



تأثير القوة العسكرية على توجهات السياسة الخارجية الصينية

The Impact of Military Power on the Orientations of Chinese Foreign Policy

م.د. خالد عدنان صاحب

مركز دراسات الكوفة / جامعة الكوفة

Dr. Khaled Adnan Saheb

Kufa Studies Center/University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.179\(B\).22913](https://doi.org/10.36322/jksc.179(B).22913)

الملخص:

يشهد النظام الدولي لحظة تحول نوعي مع تعاظم القوة الصينية، إذ انتقلت الصين من خطاب النهضة السلمية إلى إعادة تعريف ذاتها كفاعل مركزي يمتلك إرادة التأثير في اتجاهات العالم. لقد انعكس هذا التحول بوضوح على السياسة الخارجية الصينية التي تبنت إطاراً مفاهيمياً جديداً هو الحماية النشطة؛ وهو تصور يستند إلى توظيف القوة الاقتصادية والعسكرية معاً لحماية المصالح الوطنية خارج الحدود وضمان أمن المبادرات الاستراتيجية، وفي مقدمتها "الحزام والطريق". وتعتبر هذه المقاربة عن رؤية صينية لإعادة تشكيل قواعد التفاعل الدولي، عبر توسيع النفوذ البحري، وتعزيز القدرات العسكرية، والانخراط المتنامي في مؤسسات الحوكمة العالمية. وقد أثار هذا الصعود استجابات دولية متباينة، تجلت في سياسات احتواء وتحالفات أمنية مضادة، ما يعكس دخول النظام الدولي طوراً جديداً من التعددية القطبية. وتخلص الدراسة إلى أن تحول القوة الصينية لم يعد مجرد تطور داخلي، بل أصبح عنصراً بنوياً يعيد صياغة موقع الصين ودورها في النظام الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الصينية، الحماية النشطة، القوة العسكرية الصينية، الحزام والطريق، التعددية القطبية.





Abstract

The international system is witnessing a profound moment of transformation driven by the rise of Chinese power, as China shifts from the rhetoric of “peaceful rise” to redefining itself as a central actor with the will to shape global trajectories. This shift is clearly reflected in Chinese foreign policy, which has adopted a new conceptual framework known as Active Protection—a doctrine that combines economic and military instruments to safeguard national interests beyond China’s borders and secure the strategic initiatives foremost represented by the Belt and Road Initiative. This approach embodies China’s vision for reshaping the rules of international interaction through the expansion of naval influence, the enhancement of military capabilities, and deeper engagement in global governance institutions. The rise of China has provoked varied international responses, manifested in containment strategies and countervailing security alliances, signaling the emergence of a new phase of multipolarity within the international system. The study concludes that China’s growing power is no longer an internal developmental trajectory, but rather a structural force redefining China’s position and role in the contemporary international order.





Keywords: Chinese foreign policy, Active Protection, Chinese military power, Belt and Road Initiative, multipolarity.

المقدمة:

تشهد العلاقات الدولية المعاصرة تحولاً جوهرياً في بنية القوة العالمية، تتجلى في التحول الصيني من كيان انعزالي إلى فاعل استراتيجي ذي أبعاد شاملة. لم يعد هذا التحول ظاهرة اقتصادية أو تكنولوجية فحسب، بل يشمل تحولاً في بنية القوة العسكرية ومكوناتها، إذ تتكامل القدرات التقليدية والنووية مع أدوات التأثير غير المتماثل في الفضاء السيبراني والكوني. يتمظهر هذا التطور في تشكيل السياسة الخارجية تركز بشكل كبير على تحديث القوة العسكرية التي أصبحت من مجرد أداة دفاعية إلى مكون مركزي في الهوية الجيوسياسية للدولة. فالقوة العسكرية لم تعد تفهم كوسيلة لتحقيق الغايات السياسية فحسب، بل أصبحت تشكل جزءاً من البنية الرمزية والمعرفية للدولة، وتؤثر في تشكيل خطابها السياسي وتوجهاتها الاستراتيجية.

يتجلى هذا التحول في تعامل الصين مع الفضاءات الإقليمية المتنازع عليها، إذ يتحول البحر الجنوبي وتايوان من مجرد قضايا حدودية إلى ساحات لاختبار البنية الجديدة للقوة والنفوذ. هنا، تظهر القوة العسكرية كأداة لإعادة تشكيل التراتيبات الإقليمية، وكعامل فاعل في صياغة "الهندسة الجيوسياسية" للفضاء الآسيوي.

على مستوى الخطاب السياسي، يشير التناقض الظاهر بين شعار "الصعود السلمي" والممارسات الفعلية إلى وجود دياكتيك خاص بين القوة والخطاب. فالقوة العسكرية لا تستخدم فقط كأداة للإكراه المادي، بل أيضاً كرأس مال رمزي يعيد تعريف معادلات القوة في النظام الدولي.





تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأثر البنوي للقوة العسكرية الصينية على سياساتها الخارجية من خلال منظور تفاعلي، يتفحص العلاقة الجدلية بين:

- البنية العسكرية المتطورة: كشكل من أشكال "الوجود-في-العالم" الجيوسياسي.
 - الخطاب السياسي المتحول: الذي يعيد تعريف الذات والآخر في المعادلة الدولية.
 - الممارسات الدبلوماسية: التي تجسد التوليف بين القوة الصلبة والناعمة في إطار استراتيجية كبرى.
- في ظل بيئة دولية تسودها حالات "اللاإستقرار البنوي" والتنافس الاستراتيجي، تقدم الحالة الصينية نموذجاً لدراسة كيف تحدث التحولات في موازين القوة العسكرية تحولاً في الفلسفة السياسية للدولة، وكيف تتفاعل البنى المادية (العسكرية-الاقتصادية) مع البنى المعيارية (القيم-الهوية-الخطاب) في تشكيل السلوك الدولي للدول الصاعدة.

هذه الدراسة تسعى، إذن، إلى فهم التحول الصيني ليس كمجرد ظاهرة سياسية أو استراتيجية، بل كتحول في "الوجود الجيوسياسي" الذي يعيد تعريف العلاقة بين القوة والسياسة في النظام الدولي المعاصر. أهمية الدراسة

تتبلور أهمية هذه الدراسة في محاوريتها لفهم أحد أبرز التحولات الجوهرية في بنية النظام الدولي المعاصر، المتمثل في صعود الصين كقوة كبرى وإعادة تشكيلها لحسابات القوة والنفوذ العالمي. فالتطور المتسارع والشامل للقدرات العسكرية الصينية لم يعد ظاهرة عسكرية محضة، بل تحول إلى مدخل استراتيجي لفك تشابكات السياسة الخارجية الصينية وتوجهاتها الجيوسياسية الأوسع. تستمد الدراسة قيمتها العلمية من أصالتها التحليلية في مقارنة واحدة من أكثر الظواهر الجيوسياسية ديناميكية وتعقيداً، إذ تطرح مقارنة متكاملة لرصد التفاعل الجدلي بين التحولات العسكرية والاستجابات السياسية في سياق صيني يتميز بالاستمرارية والتغير في آن واحد. وتساهم الدراسة من خلال منهجيتها





التركيبية في فك الاشتباك النظري بين الثنائيات الظاهرية التي تطرحها السياسة الصينية، لا سيما التناقض الظاهري بين الطموحات السلمية والممارسات القوية، مما يقدم إضافة نوعية لفهم كيف تتحول القوة العسكرية من عنصر كمي إلى متغير نوعي في معادلات السياسة الدولية. كما تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً مرناً قادراً على استيعاب الطبيعة المتطورة للقدرات العسكرية الصينية وسياساتها الخارجية، باعتبارهما ظاهرتين تتسمان بالديناميكية والتبدل المستمر. وهذا المنظور لا يقتصر على التحليل الآني، بل يتيح تتبع أنماط التحول البنيوي في الاستراتيجية الصينية على المدى المتوسط والبعيد، مما يسهم في إثراء النظريات الجيوسياسية المعاصرة ويدعم قدرتها التفسيرية على فهم التفاعل بين القوة العسكرية والتوجه السياسي في سياقات الصعود الدولي. فعلى المستوى الاستراتيجي، تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً لاستقراء كيفية تأثير القوة العسكرية الصينية في إعادة رسم التوازنات الإقليمية، خاصة في الفضاء الآسيوي-الهادئ والمحيط الهندي، وتقويم ردود الفعل المتوقعة من القوى المنافسة. وهذا الجانب يكتسب أهمية عملية بالغة للفاعلين الدوليين والإقليميين، ولا سيما الدول العربية التي تشكل الصين شريكاً استراتيجياً متعاظماً في رؤاها التنموية والأمنية.

وتكمن الأهمية الاستشرافية للدراسة في قدرتها على تقديم رؤى حول المستقبل الجيوسياسي في ظل تحولات هيكلية تتصاعد فيها حدة المنافسة الدولية، وتتغير فيها أدوات ممارسة النفوذ العالمي. فهي بذلك تشكل مرجعاً تحليلياً يسهم في فهم أعمق للعلاقة الجدلية بين القوة العسكرية والإرادة السياسية في تشكيل مصائر الأمم ومسار النظام الدولي.

إشكالية الدراسة

تحدد الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في طبيعة العلاقة الجدلية بين التحول النوعي في القوة العسكرية للصين والتحويلات المرافقة في سلوكها السياسي الخارجي. فمع تطور القدرات العسكرية الصينية من حيث





النطاق والتصنيف، يتسع التساؤل حول مدى تأثير هذا التطور بصفته متغيراً مستقلاً في إعادة تشكيل الخيارات والأدوات والخطاب الاستراتيجي للسياسة الخارجية الصينية، وتحويلها من سياسة تقليدية إلى سلوك فاعل ومؤثر في إعادة تشكيل النظام الإقليمي والدولي.

وعليه، يجسد السؤال البحثي الرئيسي هذه الإشكالية على النحو التالي: إلى أي مدى يشكل التطور العسكري الصيني محركاً أساسياً وحاسماً في تحول طبيعة وأدوات السياسة الخارجية للصين. وكيف يتم توظيف القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية ؟

فرضية الدراسة

تتطلب فرضية هذه الدراسة من التصور القائل إن هناك علاقة تفاعلية بين تطور القوة العسكرية الصينية وتغير نمط سلوكها في السياسة الخارجية. وعليه، فإن الفرضية الأساسية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

"كلما زادت القوة العسكرية للصين، ازداد ميل سياستها الخارجية نحو تبني مواقف أكثر حزمًا وتدخلًا في القضايا الإقليمية والدولية المتعلقة بأمنها القومي مما يجعل من القدرات العسكرية أحد المحددات الرئيسية لسلوك الصين الخارجي".

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية لفهم العلاقة المتبادلة بين تطور القوة العسكرية من جهة، والسياسة الخارجية التي تنتهجها الصين على المستويين الإقليمي والدولي من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد الأهداف الأساسية والفرعية للبحث على النحو الآتي:

أولاً: الهدف العام : تحليل طبيعة العلاقة بين نمو القدرات العسكرية الصينية وتحولات سياساتها الخارجية.





ثانياً: الأهداف الخاصة : وتقسم الى :

١- رصد مظاهر تطور القوة العسكرية الصينية، من خلال تحليل المسارات التاريخية والعقائدية لتحديث المؤسسة العسكرية الصينية. ومن ثم توضيح الأبعاد التقنية والاستراتيجية في تطوير الجيش الصيني، بما في ذلك القدرات النووية، البحرية، السيبرانية، والفضائية. كذلك يمكن فهم أهداف الصين بعيدة المدى من وراء الاستثمار العسكري المكثف.

٢- دراسة انعكاسات القوة العسكرية على السلوك الخارجي الصيني، من خلال تحليل التغيرات في الخطاب والسلوك الدبلوماسي الصيني تجاه الأزمات الإقليمية، فضلاً عن دراسة أثر التوسع العسكري على تحركات الصين في الملفات الحساسة مثل بحر الصين الجنوبي، تايوان، والتواجد العسكري الخارجي (كقاعدة جيبوتي).

٣- تحديد الأبعاد الدولية والإقليمية لتحول الدور الصيني من خلال قياس مدى تأثير القوة العسكرية الصينية على إعادة تشكيل التوازنات في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وتحليل استجابات القوى الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة، تجاه تعاطف الدور العسكري الصيني. منهجية الدراسة والمقاربات النظرية

تعتمد هذه الدراسة على إطار منهجي متعدد المستويات يجمع بين الأدوات التحليلية التفسيرية والأطر النظرية، وذلك لاستيعاب التعقيد البنوي لظاهرة التفاعل بين القوة العسكرية والسلوك السياسي الخارجي في الحالة الصينية. وتنتمي الدراسة إلى نمط البحوث التحليلية - التفسيرية التي تهدف إلى فهم العلاقات السببية والتداخل بين المتغيرات في سياقها الجيوسياسي الشامل. ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأداة منهجية أساسية لجمع البيانات الموضوعية حول تطور القدرات العسكرية الصينية وتحولات السياسة الخارجية. ويتيح هذا المنهج رصد الظواهر وتصنيفها وتحليلها من خلال:





- تحليل البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالإنفاق العسكري، والتحديث التقني، والانتشار الإقليمي.
 - دراسة الوثائق الرسمية والخطابات السياسية والبيانات الحكومية.
 - رصد الممارسات العملية في المجالين العسكري والدبلوماسي.
- حدود الدراسة

- الحد الزمني: تركز الدراسة على المدة من ٢٠٠٨ (ما بعد الأزمة المالية العالمية وصعود الصين العالمي) إلى ٢٠٢٥ (مرحلة التنافس الاستراتيجي الحاد مع الولايات المتحدة).

- الحد المكاني: يركز على شرق آسيا والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للصين (بحر الصين الجنوبي، تايوان، المحيط الهادئ، إفريقيا، والممرات البحرية).

المبحث الأول: مسارات تطور القدرات العسكرية الصينية وتوظيفها في تعزيز النفوذ الاقليمي
أن تطور القوة العسكري الصينية يعد أحد الركائز الأساسية في تحول سياستها الخارجية من نهج "الانكفاء السلمي" إلى تبني استراتيجيات أكثر حزمًا لتعزيز النفوذ الإقليمي. يركز هذا المبحث على تحليل كيفية تحويل الصين لقوتها العسكرية المتنامية إلى أداة لتحقيق أهدافها الجيوسياسية، مع التركيز على تحديث الجيش، وتأثيره على التوازنات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ.
المطلب الأول

تحديث القوة العسكرية الصينية

يشكل التحديث العسكري الصيني جزءاً جوهرياً من رؤية الرئيس الصيني (شي جين بينغ) الاستراتيجية لتحقيق "الحلم الصيني العظيم"، الذي يهدف إلى تحويل الصين إلى قوة عظمى متكاملة بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. إذ يتمحور هذا التحول حول تحويل جيش التحرير الشعبي (PLA) من قوة تقليدية تعتمد على التفوق العددي إلى جيش عالي التكنولوجيا قادر على خوض حروب متعددة المجالات،





بدء من الفضاء الإلكتروني وحتى الفضاء الخارجي. ووفقاً لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI, 2023)، بلغ الإنفاق العسكري الصيني نحو (٢٩٢ مليار دولار) في عام ٢٠٢٢، محتفظاً بموقع ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم. إذ سجل الإنفاق زيادة حقيقية نسبتها (٤.٢٪) مقارنة بعام ٢٠٢١، وارتفاعاً ملحوظاً قدره (٦٣٪) عن مستواه في عام ٢٠١٣. وبهذا، يمثل الإنفاق الصيني ما يقرب من (١٣٪) من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. يلاحظ أن هذه الزيادة في عام ٢٠٢٢ تأتي ضمن أطول فترة نمو مستمر في الإنفاق العسكري لدولة واحدة في قاعدة بيانات المعهد، حيث شهدت الصين نمواً سنوياً لمدة ٢٨ عاماً على التوالي. (Tian et al., 2023)

أما في مجال التكنولوجيا العسكرية، لم تعد الصين تعتمد على استيراد الأنظمة التسليحية، بل أصبحت رائدة في تطوير أسلحة مستقلة، مدعومة ببرامج بحث وتطوير مكثفة ودمج بين القطاعين العسكري والمدني. على سبيل المثال، تطور الصين صواريخ باليستية مثل (DF-21D)، المصممة لاستهداف حاملات الطائرات، وصواريخ هايبرسونيك مثل (DF-17) التي تتجاوز سرعتها خمسة أضعاف سرعة الصوت (ماخ ٥)، مما يجعلها قادرة على اختراق أنظمة الدفاع الصاروخي التقليدية (U.S. Department of Defense, 2023). فضلاً عن ذلك، حققت الصين طفرة في مجال الطائرات الشبحية، حيث دخلت طائرة (J-20) الخدمة الفعلية كمنافس محتمل للطائرة الأمريكية (F-22)، مع تركيز متزايد على الطائرات المسيّرة القتالية (UCAVs) مثل (GJ-11)، التي تستخدم في عمليات الاستطلاع وال ضربات الدقيقة، ولا تقتصر التطورات على المجال الجوي، بل تمتد إلى الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، إذ تعمل الصين على تعزيز قدراتها في الحرب الإلكترونية عبر وحدات متخصصة تابعة لـ"قوة الدعم الاستراتيجي"، وتستثمر في مشاريع مثل نظام "بيدو" للملاحة الفضائية، الذي يوفر بديلاً عن النظام الأمريكي (GPS) ويخدم أغراضاً عسكرية. (RAND Corporation, 2019).





فيما يتعلق بالتوسع البحري، تحولت الصين من قوة بحرية إقليمية إلى قوة عالمي، إذ تمتلك حالياً أكبر أسطول بحري في العالم بعدد (٣٥٥ سفينة حربية)، متجاوزة الأسطول الأمريكي الذي يضم (٢٩٧ سفينة) (U.S. Naval Institute, 2023). يشمل هذا الأسطول حاملات طائرات محلية الصنع مثل (شاندونغ) و(فوجيان)، بالإضافة إلى غواصات نووية من فئة (Type 094)، مما يعزز قدرات الردع النووي. كما توسعت الصين في إنشاء قواعد عسكرية خارجية، مثل القاعدة في (جيبوتي) (٢٠١٧)، التي تدعم عمليات مكافحة القرصنة وحماية خطوط الإمداد التابعة لمشروع الحزام والطريق (BRI). واجرت الصين تدريبات عسكرية مشتركة مع باكستان، مثل مناورات (Sea Guardian-2023)، التي هدفت إلى تعزيز الوجود الصيني في المحيط الهندي، مما يثير مخاوف الهند والولايات المتحدة الأمريكية من تحول هذا الوجود إلى هيمنة استراتيجية (Roy-Chaudhury, 2024).

على الرغم من هذه الإنجازات، تواجه الصين تحديات جوهرية تعيق تحقيق طموحاتها بالكامل. أولاً، لا تزال تعتمد على تقنيات أجنبية في بعض المجالات الحيوية، مثل محركات الطائرات، إذ تستخدم محركات روسية من نوع (AL-31F) في طائرات (J-20) بسبب الصعوبات الفنية في تطوير محركات محلية فائقة الكفاءة. ثانياً، يعتبر نقص الخبرة القتالية للجيش الصيني نقطة ضعف مقارنة بالجيش الأمريكي، الذي يمتلك خبرة واسعة في حروب حديثة، في حين لم تخض الصين حرباً كبرى منذ نزاعها مع فيتنام عام ١٩٧٩، مما يثير تساؤلات حول جاهزيتها القتالية (CSIS, 2022). ثالثاً، تواجه الصين ضغوطاً اقتصادية متصاعدة بسبب تباطؤ النمو وارتفاع تكاليف مشاريع التحديث الضخمة، مثل خطة بناء ست حاملات طائرات بحلول عام ٢٠٣٥، والتي تتطلب استثمارات هائلة في البنية التحتية والبحث والتطوير (Gerstle & Zielinski, 2023 pp. 72-73).





من الناحية الاستراتيجية، يمكن تفسير التحديث العسكري الصيني كجزء من سياسة "الردع المادي" (Material Deterrence) التي تهدف إلى إجبار الدول الأخرى على التعامل مع الصين كقوة لا يمكن تجاهلها. ومع ذلك، فإن هذا التحديث يخلق توترات مع القوى الإقليمية مثل اليابان والهند، التي تسارع إلى تعزيز تحالفاتها مع الولايات المتحدة وأستراليا في إطار الحوار الأمني الرباعي كواد (QUAD)، كما دفعت التحديثات العسكرية للصين إلى تشكيل تحالف أوكوس (AUKUS) بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا (U.S. Department of Defense, 2022). ويندرج هذا التحالف عبر إعادة إحياء سياسة الاحتواء، التي تعود جذورها إلى الحرب الباردة، ولكن بصيغة جديدة تراعي التحولات الجيوستراتيجية المعاصرة (Allison, 2017) ويتمثل الهدف الرئيس لهذا التحالف في تعزيز الردع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتزويد أستراليا بغواصات تعمل بالطاقة النووية لمواجهة النفوذ البحري المتنامي للصين (Reynolds, 2021). إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية الصعود العسكري المتسارع للصين تهديداً للمصالح الأمريكية، لا سيما في المحيطين الهندي والهادئ، وتقويضاً مباشراً لمكانتها العالمية.

وقد رأت الصين في هذا التحالف تهديداً مباشراً لتوازن القوى في المنطقة، إذ وصفته بـ"الخطوة الخطيرة" التي تعيد عسكرة المحيط الهادئ، وتعمق الانقسام الجيوسياسي (Zhao, 2022) بينما عبرت دول أخرى، مثل فرنسا، عن قلقها من تزايد النزعة العسكرية للتحالفات الغربية في آسيا، ما يعكس التحول من سياسات الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى الاصطفافات الأمنية القطبية.

في المجمل، تعكس ردود الفعل الدولية تجاه صعود القوة العسكرية الصينية تحولاً جذرياً في مقاربة الأمن الدولي، حيث باتت الهيمنة الاقتصادية الصينية مرادفة لطموحات أمنية، تستدعي في المقابل إعادة صياغة التحالفات وتكثيف أدوات الردع، ما قد يقضي إلى مرحلة جديدة من الاستقطاب العالمي.





المطلب الثاني

الممارسات العسكرية الصينية واستجابات التوازن الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ يشكل التطور العسكري الصيني عاملاً محورياً في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إذ تعمل الصين على توظيف قوتها الصلبة لتعزيز نفوذها الإقليمي وفرض واقع استراتيجي، إذ تقوم بفرض امر واقع عسكري جديد من خلال عسكرة المناطق المتنازع عليها. تبرز هذه الديناميكية بوضوح في المطالبات الإقليمية المتنازع عليها، مثل بحر الصين الجنوبي وتايوان، وكذلك في تفاعلاتها مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، كالولايات المتحدة واليابان والهند. ففي بحر الصين الجنوبي، حولت الصين الجزر المرجانية إلى قواعد عسكرية متقدمة، مجهزة بمدرجات طائرات وأنظمة دفاع صاروخي، في تحد صريح للقانون الدولي وقرار محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي عام ٢٠١٦، الذي رفض المطالبات الصينية التاريخية بنسبة ٩٠٪ من البحر الصين الجنوبي، وهذا يعكس استراتيجية الإكراه التي تنتهجها الصين من أجل السيطرة على طرق التجارة الحيوية التي تمر عبر المنطقة، رداً على ذلك، عززت دول مثل فيتنام والفلبين تحالفاتها مع الولايات المتحدة، بينما تبني إندونيسيا قواعد عسكرية جديدة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وتحديدًا في المياه المحيطة بـ "جزر ناتونا" الإندونيسية (Natuna Islands) في محاولة لموازنة النفوذ الصيني. (Zhang, 2023 pp. 18–32)

في سياق سياسة الردع الإقليمي، تشكل تايوان محوراً استراتيجياً تتجلى فيه العلاقة بين التحديث العسكري الصيني وسياساتها الخارجية الأكثر حزمًا. إذ تشهد المنطقة تصعيداً ملحوظاً يتمثل في تكثيف المناورات العسكرية وعمليات اختراق المجال الجوي التايواني من قبل القوات الصينية، إلى جانب نشر صواريخ باليستية قادرة على استهداف الجزيرة بدقة عالية، وذلك في إطار تأكيد الصين المستمر على اعتبار تايوان جزءاً لا يتجزأ من أراضيها. (Allen & Chase, 2022) وقد دفع هذا التصعيد العسكري الولايات





المتحدة إلى تعزيز دعمها الأمني لتايوان من خلال صفقات أسلحة متقدمة وتعاون عسكري أوثق، مما يعكس ديناميكية التنافس الاستراتيجي في المنطقة. (Congressional Research Service, 2023) تتبع الصين استراتيجية "ضبابية" بوصفها أداة فرض النفوذ لخلق حالة من الردع الفعال وفرض تكاليف باهظة على أي تدخل خارجي، مع الحرص على عدم تجاوز العتبات التي قد تثير ردًا عسكرياً مباشراً ومكلفاً من قبل القوى الأخرى، ولا سيما الولايات المتحدة. (Kastner & Saunders, 2021) يندرج هذا السلوك ضمن الإطار الأوسع لاستراتيجية "الدفاع النشط" الصينية، حيث يوظف البناء العسكري ليس كغاية دفاعية فحسب، بل كأداة نشطة لتحقيق أهداف جيوسياسية، وتأمين المصلحة الوطنية، وإعادة تشكيل البيئة الأمنية الإقليمية لصالح الصين. (Fravel, 2019) وبالتالي، يعد التصعيد حول تايوان نموذجاً تطبيقياً لكيفية تحويل الصين لقدراتها العسكرية المتنامية إلى رافعة ضغط سياسي ودبلوماسي لتعزيز سياساتها الخارجية وفرض روايتها حول الوحدة الوطنية.

على الصعيد الإقليمي، وفي ظل تنامي السياسات الصينية "الدفاع النشط" تواجه دول جنوب شرق آسيا معضلة تتمثل في الاعتماد الاقتصادي على الصين من جهة، والخوف من هيمنتها العسكرية من جهة أخرى. ففي حين تستثمر الصين بشكل كبير في بنية تحتية عبر مشروع الحزام والطريق، فإنها توظف أيضاً القواعد العسكرية في الجزر الصغيرة لفرض السيطرة على مناطق الصيد والنفط، (Smith, 2021).

إن التطور العسكري الصيني أعاد رسم خريطة القوى في آسيا والمحيط الهادئ، إذ تتحول المنطقة إلى ساحة تنافس استراتيجي بين القوى الدولية. بينما تتجح الصين في تعزيز وجودها آليات وأدوات الردع العسكري والقوة الاقتصادية، فإن ردود الفعل الإقليمية والدولية تفرض عليها توازناً دقيقاً بين التصعيد وضبط النفس، خاصة في ظل المخاوف من تحول التنافس إلى صراع مفتوح.





المبحث الثاني: التحولات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الصينية
عرفت السياسة الخارجية الصينية تحولاً جذرياً خلال العقد الماضي، إذ انتقلت فيه من التركيز على التنمية الاقتصادية الداخلية إلى تبني استراتيجية أكثر حزمًا تعتمد على تعزيز القوة الشاملة (Comprehensive National Power)؛ يعتبر هذا التحول انعكاساً لتصاعد مكانة الصين العالمية. لقد دمجت الصين بين أدوات القوة الصلبة (العسكرية) والناعمة (الاقتصادية والدبلوماسية) لفرض مصالحها الجيوسياسية، من خلال استثمارات البنية التحتية عبر مشروع الحزام والطريق والمشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة واستخدام معايير تقنية صينية (G5) بوصفها أدوات لقوة صلبة. وتستخدم الصين أدوات القوة الناعمة كمنح دراسية وفتح مراكز بحثية اقليمية وعقد مؤتمرات دولية ودورات تدريبية ودعم المنصات الثقافية التي تنشر الثقافة الصينية.
المطلب الأول

من النهضة السلمية" إلى "الحماية النشطة

شهدت السياسة الخارجية الصينية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولاً تدريجياً في استراتيجياتها ومفاهيمها، من خطاب "النهضة السلمية" وهو تصور استراتيجي يعبر عن التزام الصين بتحقيق نهضتها الوطنية عبر التنمية والتحديث دون اللجوء إلى الهيمنة أو الصراع، مع التركيز على التعاون الدولي، العدالة في النظام العالمي، واستخدام القوة الناعمة لتعزيز الشراكات وبناء نظام دولي أكثر توازناً. إلى ما يمكن وصفه حالياً بمبدأ "الحماية النشطة"، الذي يجمع بين التنمية الاقتصادية والتحديث العسكري كأدوات متكاملة لتحقيق المكانة الدولية وضمان المصالح الحيوية للصين. فهو أذن نهج أكثر تقدماً وفاعلية يقوم على حماية المصالح الوطنية بشكل استباقي، لكن دون التخلي عن الإطار الرسمي لسياسة "الصعود السلمي".





وقد جاء هذا التحول نتيجة تفاعلات داخلية وإقليمية ودولية معقدة، أبرزها صعود الصين كقوة كبرى، وتزايد التحديات الأمنية في محيطها الإقليمي، وتنامي اعتمادها على الموارد الخارجية في إطار مشروع "الحزام والطريق".

يرتبط مفهوم "النهضة السلمية (Peaceful Rise)" ارتباطاً وثيقاً بفترة حكم الرئيس السابق (هو جينتاو)، إذ سعت القيادة الصينية إلى طمأنة المجتمع الدولي بأن صعودها لن يكون على حساب النظام الدولي القائم، بل سيعتمد على التنمية السلمية والانخراط البناء في النظام العالمي، وقد كان هذا المفهوم دعامة أساسية للسياسة الخارجية الصينية طوال العقد الأول من الألفية، لا سيما في شرق آسيا وأفريقيا، إذ سعت الصين إلى بناء شراكات اقتصادية دون تدخل سياسي مباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (Zheng, 2005.P.P,18-24).

غير أن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين شهد تحولاً ملحوظاً، خاصة في ظل قيادة الرئيس الصيني الحالي (شي جين بينغ)، نحو مفهوم أكثر واقعية وقوة يطلق عليه البعض "الحماية النشطة" (Active Defense)، والذي يتمثل في الاستعداد لاستخدام القوة أو التهديد بها لحماية المصالح القومية، خصوصاً في بحر الصين الجنوبي، وتايوان، والممرات البحرية الاستراتيجية. يتجلى هذا التحول بوضوح في التطوير المتسارع للقوات البحرية الصينية، والقوة الجوية والصاروخية . (Rolland, 2020) . يأتي هذا التحول في سياق استراتيجية عسكرية أشمل تعرف بـ"الدمج المدني-العسكري (Civil-Military Fusion)"، وهي سياسة تهدف إلى ربط التقدم التكنولوجي المدني بالتحديث العسكري، مما يعزز من قدرة الصين على استخدام أدوات القوة الشاملة.





أن هذا التداخل بين الاقتصاد والأمن، بات سمة مميزة للسياسة الخارجية الصينية المعاصرة، لاسيما في ظل تزايد التهديدات لمصالح الصين على الساحة الدولية، وضرورة حماية استثماراتها ومواطنيها في مناطق النزاع. (Cheung, 2019)

وبفعل هذا التداخل بين الأمن والاقتصاد، أصبح أمن الطاقة عنصراً بنوياً في السياسة الخارجية الصينية، وأنها تعيد صياغة دورها التقليدي في المنطقة من مجرد شريك اقتصادي إلى طرف قادر على فرض ترتيبات أمنية واقعية، في حال تعارضت مصالحها مع استقرار تدفق الموارد أو استهداف رعاياها. إن الانتقال من "النهضة السلمية" إلى "الحماية النشطة" لا يعني التخلي الكامل عن مبدأ السلمية، بل يمثل تطوراً في الأدوات المستخدمة، بحيث تتفاعل القوة الاقتصادية والعسكرية ضمن رؤية شاملة لصياغة الدور الصيني في النظام الدولي. ويعد هذا التحول مؤشراً واضحاً على أن القوة العسكرية، بوصفها أداة استراتيجية، باتت تشكل إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية الصينية في عالم يشهد تحولات جيواستراتيجية متسارعة.

المطلب الثاني

التوازن بين القوة الناعمة والصلبة

يمثل مشروع الحزام والطريق (Belt and Road Initiative – BRI)، التي أُطلقت عام ٢٠١٣، حجر الزاوية في السياسة الخارجية الصينية الحديثة، إذ تهدف إلى توسيع النفوذ الاقتصادي للصين عبر إنشاء شبكة ضخمة من البنية التحتية تمتد من آسيا إلى أوروبا وأفريقيا. وقد روج لهذا المشروع كأداة للقوة الناعمة، تقوم على أساس التعاون الاقتصادي والتنمية المشتركة. إلا أن واقع التنفيذ يشير إلى تزايد اندماج القوة الصلبة، وعلى وجه الخصوص القدرات العسكرية الصينية، في دعم المشروع وضمان أمنه،





مما يعكس تحولاً استراتيجياً نحو دمج أدوات القوة الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية الصينية (Rolland, 2020).

يظهر تعامل الصين مع الموانئ الاستراتيجية المرتبطة بمشروع الحزام والطريق بوضوح طبيعة التوازن الذي تسعى إلى تحقيقه بين الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية. ويعد ميناء جواردر ضمن ممر الصين - باكستان الاقتصادي (CPEC) مثالاً بارزاً على ذلك؛ إذ لا يقتصر هذا المشروع على تحقيق أهداف تجارية، بل يتعداها ليعكس أبعاداً استراتيجية وجيوسياسية عميقة، بما يعزز مكانة الصين في النظام الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق يعد ميناء جواردر موقفاً حيوياً على ساحل بحر العرب، يوفر للصين منفذاً بحرياً مباشراً إلى المحيط الهندي يتجاوز مضيق ملقا ويعزز أمن الطاقة والتجارة الصينية، مما يفتح نافذة تربط بين الأسواق الآسيوية والأوروبية عبر باكستان. وقد أثار هذا التطور ردود فعل إقليمية متفاوتة؛ إذ تنظر الهند بقلق إلى تعزيز النفوذ الصيني في المحيط الهندي وتوازنه مع نفوذها البحري التقليدي، كما يجسد المشروع عنصراً من التنافس الجيو-استراتيجي بين القوى الكبرى في المنطقة، بينما تبدي دول أخرى في جنوب آسيا وشبه القارة مخاوف مرتبطة بالسيادة والمصالح الاقتصادية. إن هذا المشروع، إذ يحقق أهداف الصين في تعزيز أمن الطاقة والوصول إلى الأسواق العالمية، يعيد تشكيل الديناميكيات الجيوسياسية الإقليمية ويحدث حالة من عدم اليقين الاستراتيجي لجيران باكستان الإقليميين. (Akram et al., 2025, p. 168)

وفي السياق ذاته، وسعت الصين نطاق هذا التداخل ليشمل منطقة جزر الباسيفيك، حيث أعلنت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ عن عقد أول اجتماع لوزراء خارجية الصين ودول الجزر، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وقدمت الصين في هذا الإطار قروضاً طويلة الأجل لتمويل مشاريع البنية التحتية ضمن مشروع الحزام والطريق، وهو ما مكنها من تعزيز حضورها السياسي والأمني في المحيط





الهادئ، ولا سيما عبر إبرام اتفاقيات أمنية مع دول مثل بابوا غينيا الجديدة، بما يعكس توسعاً تدريجياً في نطاق نفوذها خارج محيطها الآسيوي المباشر (السيد، ٢٠٢١).

ومنذ إطلاق مشروع الحزام والطريق عام ٢٠١٣، سعت الصين إلى بناء شبكة واسعة من الروابط الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية الممتدة عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، الأمر الذي أتاح لها موقعاً متقدماً في التأثير على القواعد والمعايير الدولية المرتبطة بالمساعدات، والبنية التحتية، والخدمات اللوجستية. غير أن هذا التوسع، المدعوم بإقراض تجاوز ٤٦٠ مليار دولار، أثار انتقادات متزايدة من بعض الدول وجماعات المجتمع المدني، التي أشارت إلى ضعف الشفافية، وعدم الالتزام بمعايير البيئة والسلامة، فضلاً عن تعميق أعباء الديون على الدول المستقبلية، بما يعكس الأبعاد السياسية والاستراتيجية الكامنة خلف المشروع، وليس فقط طابعه التنموي المعلن (Benabdallah, 2021). وعليه، يمثل مشروع الحزام والطريق نموذجاً تطبيقياً واضحاً لهذا التداخل، إذ توظف الصين مزيجاً محسوباً من القوة الناعمة عبر الاستثمار، والبنية التحتية، والتعاون الاقتصادي، إلى جانب القوة الصلبة المتمثلة في الوجود العسكري أو الدعم الأمني، بما يضمن حماية مصالحها الاستراتيجية في الخارج. ولا يعكس هذا النهج مجرد تطور في أدوات السياسة الخارجية الصينية، بل يكشف عن إعادة تعريف لمفاهيم السيادة وعدم التدخل، حيث بات النفوذ الصيني يقوم على ترابط بنيوي بين الاقتصاد والأمن، بما ينسجم مع التحولات الأوسع في بنية النظام الدولي متعدد الأقطاب.

المبحث الثالث : دور القوة العسكرية الصينية في علاقاتها الدولية

يشهد النظام الدولي في العقد الأخيرين تحولاً متسارعاً في بنيته التقليدية، مدفوعاً بصعود الصين، التي تعتمد على مزيج من القوة الاقتصادية والعسكرية لتعزيز مكانتها العالمية. إذ تسعى الصين إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بعيداً عن الهيمنة الأمريكية الأحادية، ودفعه نحو نموذج متعدد الأقطاب أكثر





توازناً. يتناول هذا المبحث أثر تنامي القوة العسكرية الصينية على هيكل النظام الدولي، ودورها في تقويض الهيمنة الأمريكية، وتعزيز توجهات التحالفات الإقليمية والدولية، في إطار رؤية صينية قائمة على التوازن، والاحترام المتبادل، ورفض الهيمنة الأحادية.
المطلب الأول

سياسات الصين الخارجية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

تأتي سياسات الصين الخارجية تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في سياق تحولات عميقة يشهدها النظام الدولي مع تصاعد الدور الصيني وسعيها إلى تثبيت مكانتها كقوة عالمية فاعلة. ففي علاقتها مع الولايات المتحدة، تتجه الصين نحو مقاربة يغلب عليها منطق التنافس الاستراتيجي، يتجلى في تعزيز قدراتها العسكرية وتوسيع حضورها في المناطق الحيوية، في إطار محاولة موازنة النفوذ الأمريكي وحماية مصالحها القومية. في المقابل، تعتمد الصين إزاء الاتحاد الأوروبي نهجا أكثر شمولية يقوم على تعميق الروابط الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، وتقديم نفسها كشريك دولي مسؤول، دون التخلي عن أدوات القوة الصلبة عند الضرورة. غير أن هذا التمايز في المقاربتين لم يبدد حالة القلق المتنامية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، إذ تنظر الولايات المتحدة إلى الصعود الصيني بوصفه تحدياً مباشراً لهيمنتها العالمية، بينما يتعامل الاتحاد الأوروبي مع الصين بحذر متزايد يجمع بين التعاون والمنافسة والارتياح الاستراتيجي. وفي هذا الإطار، تعكس السياسة الخارجية الصينية سعياً حثيثاً إلى توظيف مزيج من القوة العسكرية والروابط الشاملة لإعادة تشكيل توازنات القوة في علاقاتها مع القوتين الغربيتين.





أولاً: سياسات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية

يمثل تحديث الجيش الصيني أحد أهم أركان الاستراتيجية الصينية لمواجهة التفوق العسكري الأمريكي. وقد أولت الصين منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين اهتماماً متزايداً بتطوير تكنولوجيا الدفاع، القوات البحرية، والقدرات السيبرانية والفضائية، كأدوات تضمن لها الردع والتفوق في حال حدوث نزاعات إقليمية أو دولية. (Fravel, 2019) وقد أشار الرئيس (شي جين بينغ) في أكثر من مناسبة إلى أن "الجيش القوي هو أساس الأمة القوية"، مشدداً على أن حماية المصالح القومية، خصوصاً خارج الحدود، تتطلب جيشاً عسرياً يمكنه خوض الحروب والانتصار فيها. (Xinhua, 2021)

وفي إطار الرد على الانتشار العسكري الأمريكي في المحيطين الهندي والهادئ، تبنت الصين مفهوماً استراتيجياً يعرف بـ"منع الوصول/منطقة الإنكار (A2/AD)"، الذي يهدف إلى تقليص قدرة القوات الأمريكية على الاقتراب من سواحل الصين أو التدخل في محيطها الاستراتيجي. (Mastro, 2020) وقد ترافق هذا التوجه مع زيادة الاستثمارات في الأسلحة فرط الصوتي (Hypersonic Weapons)، وتوسيع شبكة الدفاع الجوي والبحري، بما يتيح للصين فرض نوع من التوازن العسكري مع واشنطن دون الدخول في مواجهة مباشرة.

أصبح الردع العسكري عنصراً محورياً في الاستراتيجية الدبلوماسية الصينية، إذ تعمل الصين على توظيف قوتها الصلبة لتحقيق أهداف سياسية دون الحاجة إلى التورط في صراعات مكلفة. لا يقتصر مفهوم الردع هنا على منع الهجمات العسكرية فحسب، بل يمتد إلى إقناع الخصوم والدول المحايدة بقبول المصالح الصينية كجزء من الواقع الجيوسياسي.

ففي بحر الصين الجنوبي، تعتمد الصين على "الردع عبر الوجود العسكري"، إذ تعزز وجودها عبر إنشاء جزر اصطناعية وتجهيزها بأنظمة دفاع جوي. وبحسب تقرير صادر عن مركز Kaufman &





(Waidelich 2023)، تعتمد الصين في مقاربتها للردع الاستراتيجي على مزيج من الابتكار التكنولوجي وتوسيع أدوات التأثير السياسي والعسكري، في سياق سعيها نحو تحقيق الاستقرار الاستراتيجي دون الانجرار إلى مواجهة مفتوحة. أن الصين تمتلك الآن سبع قواعد عسكرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، مجهزة بصواريخ HQ-9B وأنظمة رادار متقدمة، مما يجعل أي محاولة لاستفزازها محفوفة بمخاطر عسكرية كبيرة. (Kaufman & Waidelich, 2023)

ثانياً: سياسات الصين مع الاتحاد الأوروبي

أدت السياسات الأمنية التي تنتهجها الصين، خصوصاً في بحر الصين الجنوبي، وهونغ كونغ، وتايوان، إلى تدهور تدريجي في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد، الذي كان يوازن بين كونه شريكاً اقتصادياً للصين وناقداً معتدلاً لسلوكها السياسي، بدأ يظهر مواقف أكثر حزماً تجاه تصاعد الطابع العسكري لسياستها الخارجية.

أحد أبرز مظاهر هذا التوتر هو تجميد الاتفاقية الشاملة للاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين عام ٢٠٢١، بسبب العقوبات المتبادلة المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ. كما انتقد الاتحاد الأوروبي مراراً ما اعتبره عسكرة الصين لبحر الصين الجنوبي، وانتهاكها لمبادئ القانون الدولي، مما دفع بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا إلى نشر سفن بحرية في المنطقة ضمن إطار حرية الملاحة (Smith, 2021).

فضلاً عن ذلك، أثار موقف الصين الملتبس من الغزو الروسي لأوكرانيا استياء واسعاً في الأوساط الأوروبية، إذ اعتبر حيادها الظاهري بمثابة دعم ضمني لروسيا. مما أدى إلى تعميق الفجوة السياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي، ودفع الأخير إلى إعادة تقييم اعتماده على الصين كمصدر اقتصادي





استراتيجي، ضمن سياسة "تقليل المخاطر (de-risking)" (García-Herrero، "دون القطيعة الكاملة، & Facilier, 2024, pp. 3-8). وهو ما يعكس تغيراً في استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه الصين. وبينما تروج الصين لفكرة "شراكة استراتيجية شاملة" مع أوروبا، فإن تصاعد التوترات العسكرية وتوسيع التعاون مع روسيا يلقي بظلاله على إمكانية بناء ثقة متبادلة، خصوصاً في ظل التباينات الجوهرية حول قضايا الحوكمة الدولية، وحقوق الإنسان، والمجال السيبراني. إن إعادة تشكيل التحالفات الدولية تمثل أحد المظاهر الأساسية لتحول السياسة الخارجية الصينية بفعل القوة العسكرية. فمن جهة، تسعى الصين إلى ترسيخ توازن استراتيجي مع الغرب عبر التقارب العسكري مع روسيا، ومن جهة أخرى، تواجه ضغوطاً متزايدة من الاتحاد الأوروبي بسبب سياساتها الأمنية ومواقفها في الأزمات الدولية. ويعكس هذا التوجه رغبة الصين في صياغة شبكة تحالفات جديدة تعزز تعددية الأقطاب، وتقلص من الهيمنة الغربية التقليدية على النظام الدولي.

المطلب الثاني

سياسات الصين الخارجية إزاء روسيا الاتحادية ودول عالم الجنوب تتدرج سياسات الصين الخارجية تجاه روسيا الاتحادية ودول عالم الجنوب ضمن إطار استراتيجي يسعى إلى تعزيز التعددية القطبية وتقليص هيمنة الغرب على النظام الدولي. ففي علاقتها مع روسيا، تبنت الصين مقاربة تقوم على الشراكة الاستراتيجية وتلاقي المصالح الجيوسياسية، ولا سيما في مجالات الأمن والطاقة والتنسيق السياسي في المحافل الدولية، بما يعكس رغبة مشتركة في إعادة صياغة توازنات القوة العالمية. أما تجاه دول عالم الجنوب، فقد ركزت الصين على بناء علاقات قائمة على التعاون الاقتصادي، ونقل البنية التحتية، والدعم التنموي، مع تقديم خطاب سياسي يؤكد احترام السيادة وعدم التدخل، الأمر الذي مكنها من توسيع نفوذها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبهذا المعنى، تعكس هذه





السياسات سعي الصين إلى ترسيخ موقعها كقوة قائدة في عالم الجنوب ، وكشريك دولي بديل يعيد تشكيل أنماط التحالف والتأثير في النظام الدولي المعاصر .

أولاً: التقارب الصيني- الروسي في المجال العسكري

تشهد العلاقات الصينية-الروسية مستوى متقدماً من القوة والتماسك، بما يعكس تقارباً استراتيجياً متزايداً في الرؤى والمصالح السياسية والأمنية. ويوحى هذا التقارب بأن الشراكة بين الصين وروسيا الاتحادية باتت تمثل أحد الملامح البارزة في تشكل النظام العالمي القادم وإعادة توزيع موازين القوة الدولية. فكلتا البلدين يشتركان في رفض النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، ويسعيان إلى بناء نظام متعدد الأقطاب يعزز استقلالية قراراتهما الاستراتيجية. وقد أخذ هذا التقارب أبعاداً عملية ملموسة، خاصة على الصعيد العسكري، من خلال سلسلة من المناورات العسكرية المشتركة التي ازدادت وتيرتها منذ عام ٢٠١٦، مثل مناورات "فوستوك" و"سي-كوبريشن" البحرية. (Kaczmarek, 2021)

تركز هذه التدريبات على تعزيز التنسيق العملي بين القوات المسلحة للبلدين، وتطوير قدرات الردع المشترك، والتدريب على سيناريوهات تشمل الأمن البحري ومكافحة الإرهاب، ما يشير إلى درجة عالية من الثقة الاستراتيجية. ويرى مراقبون أن هذه المناورات لا تهدف فقط إلى تحسين الجاهزية العسكرية، بل تسعى أيضاً إلى إرسال رسائل سياسية للغرب بأن الصين وروسيا تمتلكان خيارات استراتيجية بديلة عن النظام الأمني الأطلسي (Gabuev, 2022) .

وقد برزت ملامح التنسيق أيضاً في المحافل الدولية خاصةً المواقف المشتركة داخل مجلس الأمن، غدت تعمل الدولتان على عرقلة المبادرات الغربية التي تمس السيادة الوطنية أو تهدد حلفاءهما. وتشير الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارتي الدفاع في البلدين إلى توافق متزايد حول التهديدات الأمنية العالمية، لا سيما ما يتعلق بـ"الاحتواء الغربي" و"التدخلات السياسية".





ثانياً: تعزيز التعاون مع دول الجنوب العالمي

إلى جانب البناء العسكري، تسعى الصين إلى إضعاف الهيمنة الأمريكية من خلال إعادة تشكيل النظام الدولي عبر شراكات استراتيجية مع دول الجنوب، خصوصاً في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وترتكز هذه الشراكات على رؤية تقوم على "المنفعة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية"، وهو ما يعد جاذباً لكثير من الدول التي ترى في السياسة الأمريكية نمطاً تداخلياً أو مشروطاً.

في إفريقيا، تتخبط الصين في تمويل مشاريع ضخمة للبنية التحتية ضمن إطار مشروع الحزام والطريق، مع تقديم قروض ميسرة وإنشاء قواعد لوجستية. ويلاحظ أن الوجود الصيني لم يقتصر على المجال الاقتصادي، بل امتد إلى التعاون الأمني والعسكري، مثل تزويد الجيوش الأفريقية بالأسلحة الصينية، ما يعكس محاولة أن تكون بديل شامل للنفوذ الغربي. (Sun, 2020)

أما في أمريكا اللاتينية، فقد وسعت الصين نطاق حضورها من خلال شراكات اقتصادية مع دول مثل فنزويلا، البرازيل، وبوليفيا، حيث تقدم نفسها كقوة صاعدة لا تحمل إرث الاستعمار أو التدخل السياسي كما هو الحال مع الولايات المتحدة. أن هذه السياسة تشكل جزءاً من استراتيجية "كسب الحلفاء على أطراف النفوذ الأمريكي"، وهي استراتيجية تترك الولايات المتحدة الأمريكية وتقل من فاعلية سياستها في نصف الكرة الغربي. (Ellis, 2022)

تمثل عملية تحدي الهيمنة الأمريكية أحد أبرز تجليات التحول في السياسة الخارجية الصينية، التي باتت تستخدم أدوات مركبة تجمع بين القوة العسكرية والتأثير الاقتصادي والسياسي. فالصين، من خلال تطوير قدراتها الدفاعية وبناء شراكات استراتيجية مع دول الجنوب العالمي، تسعى إلى صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب يتجاوز الأحادية الأمريكية. وتؤكد هذه الاستراتيجية أن الصين لا تكتفي بمجرد حماية مصالحها، بل تعمل بفعالية على إعادة تشكيل معايير القوة والنفوذ في القرن الحادي والعشرين. إذ تبنت





استراتيجية واضحة لتعزيز حضورها في المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، انسجاماً مع خطابها السياسي الداعي إلى "إعادة التوازن العالمي" و"إصلاح النظام الدولي" ليكون أكثر شمولاً وعدالة. وفي السياق نفسه تمكنت الصين من الوصول إلى مواقع قيادية في منظمات رئيسية كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وهو ما اعتبر خطوة استراتيجية نحو توسيع نفوذها داخل البيروقراطية الدولية. وبالتوازي مع هذا الحضور المتزايد، عمدت إلى تأسيس مؤسسات بديلة تعكس رؤيتها الخاصة للنظام العالمي، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومشروع الحزام والطريق، وذلك في سياق ما ينظر إليه كمحاولة لبناء نظام مؤسسي مواز يعزز من مكانتها ويقلل من اعتمادها على البنى الليبرالية الغربية. (Stephen, 2020, pp. 27–29)

فضلاً عن ذلك، تمكنت الصين من زيادة تمثيلها في المؤسسات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو، إذ توظف الصين تحالفاتها مع دول عالم الجنوب لتوجيه نتائج الانتخابات ورسم أولويات العمل المؤسسي. ويظهر هذا التوجه محاولة استراتيجية لإعادة تشكيل التوازنات في إدارة المؤسسات الدولية بما يعكس تعددية تتيح للصين لعب دور أكثر تأثيراً، إذ أن صعود الصين في المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف يمثل تحولاً مركباً في بنية القوة العالمية، لا يزال في طور التكوين (Haug, Foot, & Baumann, 2024)

وفي إطار تعزيز التعاون مع دول عالم الجنوب تسعى الصين إلى نشر نموذجها الخاص للأمن، الذي يتمحور حول مفاهيم السيادة وعدم التدخل والتنمية، أن إحدى أدوات الصين الناعمة والصلبة لإعادة صياغة البيئة الأمنية العالمية. قائمة على تبني مقاربات عدم التدخل كما تفعل القوى الغربية، بل تروج الصين لمبدأ "الأمن المشترك" الذي يقوم على التعاون واحترام الخصوصية السياسية لكل دولة. وقد انعكس هذا النموذج بوضوح في مبادرات مثل "مبادرة الأمن العالمي" التي أطلقها الرئيس (شي جين بينغ)





عام ٢٠٢٢، والتي تؤكد على ضرورة احترام السيادة، ورفض تشكيل كتلتا عسكرية إقصائية (مثل الناتو أو أوكوس)، والدعوة إلى حل النزاعات عبر الحوار السياسي لا عبر القوة (Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, 2023) وقد لاقت هذه المبادرة اهتماماً إيجابياً في العديد من دول الجنوب، لا سيما تلك التي عانت من التدخلات الغربية أو الحروب بالوكالة. وتروج الصين لهذا النموذج أيضاً من خلال تزويد الدول الشريكة بتكنولوجيا الرقابة والاستقرار الداخلي، كما تفعل في إفريقيا وآسيا الوسطى، ما يعكس نقلاً غير معلن لنموذجها الأمني المحلي إلى الخارج، ويمكن أن يوفر هذا النموذج للصين أدوات تأثير ناعمة مغايرة للقوة الصلبة الأمريكية، ويعيد تعريف العلاقة بين الأمن والتنمية في المجال الدولي. (Callahan, 2021).

الخاتمة:

يشير تطور السياسة الخارجية الصينية في العقود الأخيرة إلى تحول جذري في العقيدة الاستراتيجية، من الانكفاء الداخلي والتركيز على التنمية، إلى ممارسة أدوار أكثر طموحاً وفاعلية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي صلب هذا التحول تكمن القوة العسكرية كأداة مركزية في صياغة السياسات الخارجية، ليس فقط كوسيلة للدفع والدفاع، بل كعنصر حاسم في تحقيق الأهداف الجيوسياسية، وتوسيع النفوذ الاقتصادي، وإعادة تشكيل النظام الدولي بما يعكس المصالح الصينية. لقد تتبعت هذا البحث أبعاد هذا التحول من عدة زوايا: من الانتقال من "النهضة السلمية" إلى "الحماية النشطة"، حيث لم تعد تكتفي بتفادي الصراعات، بل بدأت بإظهار إرادتها في حماية مصالحها الاستراتيجية بقوة عند الضرورة. ومروراً بتوازن مدرّوس بين القوة الناعمة والصلبة، لا سيما في مشروع الحزام والطريق، حيث يتم الربط بين الاستثمار في البنية التحتية وانتشار الأصول العسكرية في مواقع





استراتيجية كالموانئ والمضائق. ثم جاءت ردود الفعل الدولية، لتؤكد أن صعود الصين لا يمر من دون مقاومة، خاصة من قبل الولايات المتحدة وتحالفاتها التي بدأت في بناء استراتيجيات احتواء جديدة. وعند النظر إلى دورها في الحوكمة العالمية، يتضح أن الصين لم تعد فقط فاعلاً في النظام الدولي، بل تطمح إلى إعادة تصميمه عبر السعي لتولي مواقع قيادية في مؤسساته، وترويج نموذجها الأمني القائم على السيادة والتنمية. ويأتي ذلك بالتوازي مع مساعيها لتحجيم الهيمنة الأمريكية، عبر تعزيز تحالفاتها العسكرية مع قوى كبرى مثل روسيا، والتقارب مع بلدان "عالم الجنوب"، ما يشير إلى بداية تشكل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

إن صعود القوة العسكرية الصينية لا يمكن فصله عن رؤيتها الأوسع لدورها العالمي. وبينما تسعى الصين إلى استعراض قوتها دون الانجرار إلى مواجهة مفتوحة، فإن أدواتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تعمل بشكل تكاملي لتثبيت مكانتها كقوة كبرى بديلة أو موازية للغرب. ولعل التحدي الأكبر الذي سيواجهه العالم في العقود القادمة ليس فقط في كيفية التعامل مع صعود الصين، بل في القدرة على التعايش مع رؤيتين متنافرتين للنظام الدولي. ما إذا كان هذا الصعود سيقود إلى صدام أو إلى إعادة توازن سلمي، سيعتمد على مرونة المؤسسات الدولية، واستعداد القوى الكبرى لقبول واقع جديد متعدد الأقطاب.

النتائج الاستراتيجية لتأثير القوة العسكرية في سياسات الصين الخارجية

١- إعادة تعريف مفاهيم الأمن والسيادة: الصين تعمل على إعادة تفسير مفاهيم السيادة والأمن الدولي، ليس فقط من خلال خطابها السياسي، بل عبر ممارسات عسكرية ومؤسسية. وهي ترفض "النموذج الليبرالي التدخل"، وتطرح بديلاً يقوم على احترام الخصوصيات الوطنية والتنمية المشتركة. هذا التحول ربما يجد صدى لدى بعض دول عالم الجنوب تتوق إلى نماذج تنموية لا تقتنن بشروط سياسية.





٢- تآكل الاحتكار الغربي للمؤسسات العالمية : من خلال تفعيل حضورها في المنظمات الدولية، واستحداث مبادرات بديلة (مثل بنك الاستثمار الآسيوي أو مبادرة الأمن العالمي)، تسعى الصين إلى تدويل رؤيتها الخاصة للحكومة. وإذا استمر هذا المسار، فقد يؤدي إلى تحول تدريجي في المعايير الدولية، ما يعني مزيداً من التعددية، ولكن أيضاً احتمال حدوث تناقضات معيارية بين النظام الليبرالي والنموذج الصيني.

٣- تحول دول عالم الجنوب الى ساحة تنافس : الصراع بين الصين والغرب لا يترجم فقط في بحر الصين الجنوبي أو تايوان، بل يمتد إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، إذ تشكل الاستثمارات الصينية، والمساعدات الأمنية، والشراكات العسكرية أدوات فعالة لتعزيز النفوذ. ومن المرجح أن تزداد حدة التنافس في هذه المناطق، خاصة إذا قررت الولايات المتحدة وحلفاؤها إعادة التركيز على ما كان يعرف بـ"العالم الثالث".

٤- ظهور تحالفات قوى جديدة: في ظل تزايد الضغط الأمريكية الأوروبية، ستسعى الصين إلى تعزيز تحالفاتها، خصوصاً مع روسيا، وربما إيران أو كوريا الشمالية، ما قد يؤدي إلى ظهور محور جديد في السياسة العالمية. وعلى الرغم من أن هذه التحالفات لا تتمتع بهيكل مؤسسي مثل الناتو، إلا أن استمرار التنسيق العسكري والسياسي قد ينتج عنه ميزان قوى مواز يعيد تشكيل ديناميكيات الردع الدولي.

٥- تحوّل القوة العسكرية من أداة دفاعية إلى عامل تمكين استباقي للسياسة الخارجية: تعمل القدرات العسكرية المتقدمة والاستباقية (الحماية النشطة) على "تعزيز الموقف التفاوضي" للصين في ملفاتها الإقليمية. وتساهم في "إعادة رسم التوازنات الأمنية" في المحيط الآسيوي، مما يعزز من مركزية الصين كفاعل جيوسياسي لا يمكن تجاوزه.





٦- التكامل الاستراتيجي بين الأدوات الصلبة والمرنة (الناعمة): تشكل القوة العسكرية "العمود الفقري" لاستراتيجية القوة الشاملة"، إذ توفر الحماية الأمنية للمشاريع الاقتصادية والدبلوماسية (مثل مشروع الحزام والطريق). كذلك يخلق الدمج بين القوة العسكرية (الصلبة) والأدوات الاقتصادية (المرنة) "تأثيراً مضاعفاً"، يجمع بين عنصري الجذب والردع المحتمل. فضلاً عن يمكن هذا النموذج المزدوج الصين من "توسيع نفوذها بشكل أقل إثارة للمقاومة المباشرة"، حيث تطمئن المصالح الاقتصادية الشركاء بينما تبقى القوة العسكرية حاضرة كخلفية ضاغطة.

المراجع:

- 1- Allison, G. (2017). Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? Houghton Mifflin Harcourt.
- 2- Callahan, W. A. (2021). China's Global Security Vision: Securitization and Global Governance. International Politics, 58(4), 533-550.
- 3- Cheung, T. M. (2019). The Rise of China's Defense Industry: A Threat or Opportunity for the United States? RAND Corporation. <https://www.rand.org>
- 4- CSIS. (2022). Assessing China's Military Modernization: Challenges and Opportunities. Center for Strategic and International Studies.
- 5- CSIS. (2023). Alliance Formation in Response to China's Military Rise. Center for Strategic and International Studies.
- 6- CSIS. (2023). China's Military Strategy in the Asia-Pacific. Center for Strategic and International Studies.





- 7- Ellis, E. (2022). The Strategic Logic of China's Engagement in Latin America. *Journal of International Affairs*, 75(2), 31-49.
- 8- Foot, R. (2023). China and the United Nations: Enhancing Normative Influence through Selective Engagement. *Journal of Strategic Studies*, 46(2), 279-297.
- 9- Gabuev, A. (2022). China and Russia: The Future of a Strategic Partnership. Carnegie Endowment for International Peace.
- 10- García-Herrero, A., & Facilier, A. (2024). Updating the EU's China strategy: Living together and reducing risks through partnerships (pp. 3-8). *China Horizons*. Bruegel. <https://www.bruegel.org/policy-brief/updating-eu-strategy-china-co-existence-while-derisking-through-partnerships>
- 11- Gerstle, S., & Cappella Zielinski, R. (2023). Paying the defense bill: Financing American and Chinese geostrategic competition. *Texas National Security Review*, 6(2), 57-78. <https://hdl.handle.net/2144/48300>
- 12- Haug, S., Foot, R., & Baumann, M.-O. (2024). Power shifts in international organisations: China at the United Nations. *Global Policy*, 15(S2), 5-17. <https://doi.org/10.1111/1758-5899.13368>
- 13- Hybrid CoE. (2023, October). Chinese economic coercion in Southeast Asia (Working Paper No. 25). The European Centre of Excellence for





- Countering Hybrid Threats. <https://www.hybridcoe.fi/wp-content/uploads/2023/10/20231026-Hybrid-CoE-Working-Paper-25-Chinese-economic-coercion-WEB.pdf>
- 14- Kaczmarek, M. (2021). Russia-China Military Cooperation: Strategic Partnership or Strategic Dependence? PONARS Eurasia Policy Memo.
- 15- Kaufman, A. A., & Waidelich, B. (2023). "PRC writings on strategic deterrence: Technological disruption and the search for strategic stability" (Report). CNA. <https://www.cna.org/reports/2023/04/prc-writings-on-strategic-deterrence>
- 16- Mastro, O. (2020). The Taiwan Temptation: Why Beijing Might Resort to Force. *Foreign Affairs*, 99(4), 58-67.
- 17- RAND Corporation. (2023). Sino-Russian Military Cooperation and Its Global Implications.
- 18- Reynolds, D. (2021). AUKUS and the Future of Western Strategic Partnerships in the Indo-Pacific. *International Affairs*, 97(6), 1653-1669.
- 19- Rolland, N. (2020). China's Vision for a New World Order. The National Bureau of Asian Research. <https://www.nbr.org>
- 20- Roy-Chaudhury, S. (2024, January 12). The importance of China and Pakistan's joint naval exercises: Parsing the implications of Sea Guardian 3 for





China, Pakistan, and the Indian Ocean Region. The Diplomat.

<https://thediplomat.com/2024/01/the-importance-of-china-and-pakistans-joint-naval-exercises/>

21- SIPRI. (2023). Military Expenditure Database. Stockholm International Peace Research Institute .https://www.sipri.org/sites/default/files/2024-04/2404_fs_milex_2023.pdf

22- Smith, M. (2021). China-EU Relations: Economic Interdependence and Political Divergence. *International Affairs*, 97(6), 1631-1649.

23- Smith, S. A. (2021, May 27). The Quad in the Indo-Pacific: What to know. Council on Foreign Relations. <https://www.cfr.org/in-brief/quad-indo-pacific-what-know>

24- Stephen, M. D. (2020). China's new multilateral institutions: A framework and research agenda (WZB Discussion Paper No. SP IV 2020-102). WZB Berlin Social Science Center. <https://www.econstor.eu/handle/10419/216211>

25- Stimson Center. (2022). The South China Sea: A Zone of Conflict or Cooperation?.

26- Sun, Y. (2020). China's Strategic Vision for Africa. The Brookings Institution. <https://www.brookings.edu>





- 27- U.S. Department of Defense. (2022). AUKUS: The trilateral security partnership between Australia, U.K., and U.S. <https://www.defense.gov/Spotlights/AUKUS/>
- 28- U.S. Department of Defense. (2023). Annual Report on Military and Security Developments Involving the People's Republic of China.
- 29- U.S. Naval Institute. (2023). China's Naval Expansion: A Global Perspective.
- 30- U.S. Naval Institute. (2023, March 10). Global Naval Fleet Rankings: China Surpasses U.S. in Total Battle Force Ships. USNI News. Retrieved from <https://news.usni.org>
- 31- Xinhua. (2021). Xi Jinping calls for building strong military. Xinhua News Agency. Retrieved from <https://www.xinhuanet.com>
- 32- Zhang, K. (2023). China's armed coercion: Patterns and rationale. In J. Siebens (Ed.), China's use of armed coercion: To win without fighting (pp. 18-32). Routledge.
- 33- Zhao, S. (2022). AUKUS and China's Strategic Dilemma. Journal of Contemporary China, 31(135), 21-35.
- 34- Zheng, B. (2005). China's "Peaceful Rise" to Great-Power Status. Foreign Affairs, 84(5), 18-24.





- 35- Tian, N., Lopes da Silva, D., Liang, X., Scarazzato, L., Béraud-Sudreau, L., & Assis, A. C. d. O. (2023). Trends in world military expenditure, 2022. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). <https://www.sipri.org/publications/2023/sipri-fact-sheets/trends-world-military-expenditure-2022>
- 36- Congressional Research Service. (2023). "Taiwan: Background and U.S. relations" (Report No. RL30341). U.S. Government Publishing Office. <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL30341>
- 37- Fravel, M. T. (2019). "Active defense: China's military strategy since 1949". Princeton University Press. <https://doi.org/10.23943/princeton/9780691171977.001.0001>
- 38- Kastner, S. L., & Saunders, P. C. (2021). The political and military context of China's use of force. "Journal of Contemporary China, 30"(127), 1-17. <https://doi.org/10.1080/10670564.2020.1766911>
- 39- Akram, M. R., Mustafa, G., & Liaqat, B. B. (2025). Global importance of China-Pakistan Economic Corridor (CPEC): An analysis. Annals of Human and Social Sciences, 6(2), 163-175. [https://doi.org/10.35484/ahss.2025\(6-II\)15](https://doi.org/10.35484/ahss.2025(6-II)15)
- 40- Benabdallah, Lina. "Spanning Thousands of Miles and Years: Political Nostalgia and China's Revival of the Silk Road." International Studies





Quarterly, vol. 65, no. 2, 2021, pp. 294–305.

<https://doi.org/10.1093/isq/sqaa08080>

٤١- السيد، علياء عبد الرحمن (٢٠٢١، ٢٧ أكتوبر). (تعزيز المواجهة: قمة كواد واستراتيجيات تقويض الصعود الصيني). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات <https://www.acrseg.org/41943>.

